

## مذكرة تأطيرية للورشة رقم 02

- إطار مستحدث لبعث الإستثمار : أي دور للجاعات المحلية ؟

### الإشكالية:

عرف م ناخ الاستثمار في الجزائر العديد من التغيرات وتميّز بعدم استقرار المنظومة القانونية، نقص الوضوح وكذا وجود العديد من المتدخلين، مما أثار بصفة كبيرة وكبح الفعل الاستثماري. من جهة أخرى، ضمن التزاماته المتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني، قرّر السيد رئيس الجمهورية إعادة النظر بصفة عميقة لإطار التشريعي والتنظيمي المسير للفعل الاستثماري في الجزائر.

وقد تجسدت هذه الإصلاحات بإصدار، بتاريخ 24 جويلية 2022، القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار، وبتاريخ 18 سبتمبر 2022، النصوص التطبيقية المتعلقة به.

إضافة إلى الاستقرار والديمومة المعلنة صراحة في هذا القانون، سمح هذا النص با لرفي بالمنظومة التشريعية والتنظيمية الجزائرية إلى مصاف الممارسات الدولية في مجال الاستثمار ، وذلك عبر:

- تكريس مبادئ حرية الاستثمار والشفافية والمساواة في مجال معالجة ملفات الاستثمار.
- تجسيد القطيعة مع الاختناقات والبيروقراطية التي ميّزت مناخ الاستثمار في الجزائر عبر، لاسيما، تقليص عدد المتدخلين.
- تأسيس الشبائيك الوحيدة وم منصة رقمية للمستثمر سيرافقون المستثمرين ويضمنون تسهيل الإجراءات.

من جهة أخرى، تضمن النص الجديد العديد من الأحكام الجديدة التي تحدد نظرة وأهداف السلطات العمومية:

- قطاعات النشاطات ذات أولوية،
- التنمية المستدامة و توازن الإقليم،
- تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية.

من بين النصوص التطبيقية للقانون رقم 22-18، نذكر بالخصوص، المرسوم التنفيذي رقم 22-301 الذي يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار،

هذا ما يوضح بأن القانون الجديد للاستثمار يعني أيضا بالم مستوى المحلي، الذي يضم قدرات ومؤهلات هامة تسمح بتحقيق انطلاقة في المجال الاقتصادي ومن ثمّ المساهمة في خلق الثروة ومناصب عمل مستدامة.

غير أنه، مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية أو الدور الاقتصادي للجماعات المحلية كان دائما ما يقتصر على ترمين الأملاك المنتجة للمداخيل للجماعات المحلية أو النشاطات المرتبطة بها، سيما تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاطات، بينما أعطى كل من قانون البلدية وقانون الولاية صلاحيات واسعة للجماعات المحلية في المجال الاقتصادي.

لا شك أن هذه الصلاحيات ليست واضحة تماما، كما أنها مقيدة بمحدودية الموارد المالية للبلديات وبالقرارات التي مازالت مركزية بشكل كبير على مستوى القطاعي.

وعليه، يتعين اليوم توضيح وتحديد الدور المهم للغاية الذي يتعين على الجماعات المحلية، لاسيما الولاية، أن تؤديه في ظل هذا المناخ الجديد.

## الأهداف:

- شرح أحكام القانون الجديد المتعلق بالاستثمار والنصوص التطبيقية المتعلقة به.
- توضيح دور الجماعات المحلية ضمن المسار الجديد للإصلاحات التي شرع فيها.
- إنشاء روابط بين مهام الدولة وتلك المخولة إلى السلطات المحلية.
- يجب أن ينظر إلى التنمية الاقتصادية المحلية على أنها مسعى متعدد القطاعات ومتعدد الأطراف يستدعي تعبئة فاعلين عموميين، خواص وكذا المجتمع المدني ، ويتطلب فضاءا للتشاور والتواصل فيما بينهم.

## محاوّر النقاش على مستوى الورشة:

- الحركية الاقتصادية المحلية مقارنة إرادية، موجهة لإقليم محدّد، والتي تضع تصورا لتنمية الاقتصادية عبر إعطاء الأولوية لاسيما للموارد والقدرات المحلية لهذا الإقليم.
- إزالة الحواجز فيما بين مختلف الأجهزة الموجودة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربطها أحسن للمحيط الذي هي موجهة إليه.
- تطوير آلية لتوحيد الوسائل المالية التابعة لمختلف الأجهزة القطاعية لتمويل المشاريع الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية.

- تدعيم التنسيق فيما بين القطاعات ضمن منظور "بيئي" للأعمال أين يمكن لكل فاعل وقطاع نشر ووضع الأدوات والموارد التي يحوز عليها (في هذا الإطار، وضمن مبدأ اللامركزية، يمكن للولاية أن تلعب دور المستوى الوسيط وهمزة وصل إستراتيجية ل سياسة الدولة في المجال الاقتصادي والمخططات التنموية المحلية في شقها الاقتصادي).
- النزاعات في مجال الاختصاصات والصلاحيات تعيق بزوغ مستوى محلي قادر على تسطير إستراتيجية شاملة و خلق ديناميكية اقتصادية محلية.
- في مجال ترقية ودعم الاقتصادات المحلية، نجد في المنظور الجزائري العديد من الأجهزة القطاعية وأدوات الدعم المباشرة وغير المباشرة مستعملة بصفة متفرقة وبدون تنسيق، وهذا ما لا يسمح بتثمين أمثل للاقتصادات المحلية.
- كيفية تجميع الموارد المالية التابعة لمختلف الأجهزة القطاعية قصد تنشيط الاقتصاد المحلي؟
- وضع آليات تمويل ومرافقة لأجل تجسيد المشاريع المحفزة (الرائدة) للتنمية الاقتصادية المحلية.
- ضرورة وضع آليات دعم فعّالة لكالمبادرات المحلية التي يمكن أن تحرر القدرات الإنتاجية للإقليم، لاسيما من خلال دعم انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة / المؤسسات الصغيرة / المؤسسات الناشئة.
- كيفية خلق التناغم بين مختلف الفاعلين العموميين والخواص المتواجدين على مستوى الأقاليم لتعزيز الاستثمار الاقتصادي المحلي الذي يقوم على تنمية الموارد المحلية ال خاملة (النائمة).
- ضرورة وضع إطار عمل متجانس ينظم الفضاءات المخصصة للاستثمارات (تعريف وشروط إنشاء وتسيير المناطق الصناعية، مناطق النشاطات، مناطق النشاطات الصغيرة ...).
- إعادة النظر في دور الوكالة المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ممثلة في الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهياكل التنشيط و الدعم التابعة لها على المستوى المحلي، وذلك في إطار جواربي منفتح على التواصل الشبكي مع مختلف الوسائل و الفاعلين على مستوى الإقليم؛
- إعادة تعريف و تنشيط دور صناديق الاستثمار الولائية؛
- إشكالية تسيير العقار التابع للأمالك الخاصة للجماعات المحلية و ضرورة إعادة تحديد وتحسين دور و مهام الوكالات العقارية المحلية.